

Distr.
GENERAL

S/25036

30 December 1992

ARABIC

ORIGINAL: ENGLISH

مجلس الأمن



مذكرة من رئيس مجلس الأمن

عقب المشاورات التي أجريت مع أعضاء مجلس الأمن ، أدلى رئيس المجلس بالبيان التالي ، بالنيابة عن المجلس ، في جلسته ٣١٥٤ ، المعقودة في ٣٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢ ، فيما يتصل بنظر المجلس في البند المعنون "برنامج للسلم : الدبلوماسية الوقائية ، وصنع السلم ، وحفظ السلم" .

"عملاً ببيان الرئيس المؤرخ ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٢ (S/24728) فيما يتعلق بتقرير الأمين العام المعنون "برنامج للسلم" (S/24111) ، والذي جاء فيه أن "مجلس الأمن يعتزم مناقشة الفقرات الموجهة إليه ، بما فيها الفقرة ٤١ بشأن المشاكل الاقتصادية الخاصة التي قد تواجهها دول أخرى عند فرض جزاءات على دولة ما" ، درس مجلس الأمن مسألة المشاكل الاقتصادية الخاصة التي تواجهها الدول نتيجة فرض جزاءات بموجب الفصل السابع من الميثاق .

"ويشاطر مجلس الأمن الأمين العام ما لاحظته في الفقرة ٤١ من تقريره من أنه عند فرض هذه الجزاءات بموجب الفصل السابع من الميثاق ، من المهم أن يكون من حق الدول التي تجابهها مشاكل اقتصادية خاصة أن تستشير مجلس الأمن بصدد هذه المشاكل ، وفقاً لما جاء في المادة ٥٠ . ويوافق المجلس على أنه ينبغي إيلاء الاهتمام الملائم لحالتها .

"ويحيط مجلس الأمن علماً بتوصية الأمين العام الداعية إلى أن يصوغ المجلس مجموعة من التدابير ، تشمل المؤسسات المالية وغيرها من مكونات منظومة الأمم المتحدة ، يمكن تنفيذها لتجنب الدول هذه الصعوبات .

"إن مجلس الأمن ، إذ يلاحظ أنه يجري النظر في هذه المسألة في المحافل الأخرى بالأمم المتحدة ، يعرب عن تصميمه على مواصلة النظر في هذه المسألة ، ويدعو الأمين العام إلى التشاور مع رؤساء المؤسسات المالية الدولية وسائر مكونات منظومة الأمم المتحدة ، والدول الأعضاء في الأمم المتحدة ، وإلى تقديم تقرير إلى مجلس الأمن في أقرب وقت ممكن .

"ويعتزم مجلس الأمن مواصلة عمله بشأن تقرير الأمين العام على النحو المبين في بيان الرئيس المؤرخ ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٢ (S/24728) " .